شركة أصـول للاستثمار ش.م.ك.ع.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	3 - 1
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الربح أو الخسارة المجمع	5
بيان الدخل الشامل المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7
بيان التدفقات النقدية المجمع	8
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	34 - 9

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك.ع.

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمّعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة أصول للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020، وبيانات الربح أو الخسارة، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلًا في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا *لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين* لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين *(بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (القواعد)*، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

فقرة توضيحية

نلفت الانتباه إلى إيضاح 31.3 من البيانات المالية المجمعة، والذي يبين حالة عدم التأكد المتعلقة بنتائج الربط الضريبي على أساس تقديري ضد المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا بشأنها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأيًا منفصلًا بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من أمور التدقيق الرئيسية في إطار تدقيقنا له.

تقييم العقارات

إن استثمارات المجموعة في العقارات، ومقرها في الكويت والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمعروضة إما كعقارات استثمارية أو كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة، مسجلة بمبلغ وقدره 5.6 مليون دينار كويتي و1.9 مليون دينار كويتي على التوالي وتمثل 40% من إجمالي موجودات المجموعة. وقامت المجموعة بالمحاسبة عن عقاراتها الاستثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة، بينما تم تسجيل العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالتكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. في تاريخ كل تقرير، يتم إجراء تقدير للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة الممكن تحقيقها بالنسبة للعقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة استناداً إلى القيمة السوقية لكل عقار. في سبيل تحديد القيمة السوقية للعقارات، تطبق المجموعة أحكامًا جوهرية وتقوم بوضع العديد من التقديرات. إن السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بالعقارات الاستثمارية والعقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة مفصح عنها في إيضاحي 2.7 و2.8 على التوالي من البيانات المالية المجمعة. إضافة إلى ذلك، تم الإفصاح عن المزيد من التفاصيل حول العقارات الاستثمارية والعقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في إيضاحي 8 و11 على التوالي من البيانات المالية المجمعة.

لقد حددنا أن هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظرًا لحالة عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالتقديرات والأحكام، إلى جانب الأثر المتواصل الناجم عن جائحة كوفيد – 19 على الاقتصاد. إن التغير الطفيف في التقديرات المطبقة قد ينتج عنه تغير مادي في قيمة هذه العقارات. إن تقييم هذه العقارات هو أمر ذو طبيعة تقديرية نظراً لعدة أمور من بينها الطبيعة الفردية لكل عقار وموقعه، وتحديداً العقارات التي تقع خارج دولة الكويت. تم إجراء التقييم بواسطة مقيمين مستقلين خارجيين تم تعيينهم من قبل إدارة المجموعة، وهم مرخصون من قبل الجهات الرقابية المعنية في المواقع المعنية. في سبيل تحديد تقييم العقار، يأخذ المقيمون في الاعتبار المعلومات الحالية الخاصة بالعقار مثل معاملات السوق المقارن.

دولة الكويت

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

إجراءات التدقيق:

تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

لقد قمنا بتقييم عملية تصميم وتنفيذ أدوات الرقابة ذات الصلة والمتعلقة بتحديد القيمة العادلة وصافي القيمة الممكن تحقيقها للعقارات، حسب الاقتضاء. كما قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجيات التقييم المستخدمة، بالإضافة إلى اختبار الافتراضات الرئيسية بما فيها المدخلات المستخدمة لتقييم العقارات، من خلال مقارنتها بالمعايير القياسية للصناعة، وتفهمنا للسوق العقاري في الموقع ذي الصلة، مع مراعاة الأثر الناجم عن جائحة كوفيد - 19. قمنا أيضاً بتقييم مهارات وكفاءة وقدرات وموضوعية ومؤهلات المقيمين الخارجيين وتأكدنا أن نطاق عملهم كان كافياً ومتناسباً مع أهداف التدقيق. علاوة على ذلك وفيما يتعلق بالعقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي تقع خارج دولة الكويت، قمنا بالاستعانة بمتخصصين في التقييم الداخلي لمراجعة منهجيات التقييم والافتراضات الرئيسية المستخدمة، إلى جانب الأثر الناجم عن جائحة كوفيد – 19 على قيمة العقارات في المواقع ذات الصلة. كما قمنا بمقارنة نتائج التقييم مع القيمة الدفترية للعقارات لتحديد أن العقارات الاستثمارية مسجلة بالقيمة العادلة وأن العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة غير مسجلة بقيمة تزيد عن صافي قيمتها الممكن تحقيقها. وقمنا أيضًا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة المتعلقة بهذا الأمر لتحديد ما إذا كانت الإفصاحات متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من كافة المعلومات الواردة في التقرير السنوي بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات الصادر بشأنها. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقريرنا، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للشركة الأم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي شكل من تأكيد النتائج حولها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها وفقاً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة، ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأينا.

ونتواصل مع المكلفين بالحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزود أيضًا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضًا بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو التدابير الوقائية المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أحد الأمور في تقريرنا، إذا كان من المتوقع أن يترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية واللوائح المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 24 مارس 2021

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	دينار كويتي 2020	دينار كويتي 2019
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد والنقد المعادل	4	1,077,182	1,470,782
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	5	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	6	4,035,116	5,054,262
ذمم مدينة أخرى	7	186,626	155,825
عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة	8	1,988,709	2,259,712
إجمالي الموجودات المتداولة		7,287,633	8,940,581
الموجودات غير المتداولة			
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	1,706,446	1,698,862
استثمار في شركة زميلة	10	3,547,871	3,789,463
استثمارات عقارية	11	5,650,000	6,950,000
موجودات غير ملموسة	12	588,129	649,993
أصول حق الاستخدام	13	224,877	320,957
موجودات أخرى		10,472	20,382
إجمالي الموجودات غير المتداولة		11,727,795	13,429,657
إجمالي الموجودات		19,015,428	22,370,238
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	14	1,290,252	1,438,183
التزامات عقد إيجار	15	80,053	91,538
إجمالي المطلوبات المتداولة		1,370,305	1,529,721
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	16	188,511	159,805
التزامات عقد إيجار	15	158,961	239,022
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		347,472	398,827
إجمالي المطلوبات		1,717,777	1,928,548
حقوق الملكية			
رأس المال	17	15,710,050	15,710,050
أسهم خزينة	18	(666,482)	(183,041)
احتياطي أسهم خزينة		843,168	621,197
احتياطي قانوني	19	468,409	468,409
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		3,608	3,835
التغير في احتياطي القيمة العادلة		485,133	474,433
أرباح مرحلة		453,765	3,346,807
إجمالي حقوق الملكية		17,297,651	20,441,690
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		19,015,428	22,370,238

السيد/ عبدالله مساعد الدخيل
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سليمان أحمد العميري
نائب رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 34 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	دينار كويتي 2020	دينار كويتي 2019
الإيرادات			
صافي (الخسارة) / الربح الناتج من استثمارات	20	(649,388)	1,719,769
إيرادات من استثمارات عقارية	21	529,612	644,965
(خسارة) / ربح ناتج من عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة	22	(189,111)	1,755
إيرادات إيجار		33,923	79,954
أتعاب إدارة محافظ وصناديق		-	101,423
ربح ناتج من مرابحات وودائع لدى مؤسسات مالية		-	26,034
حصة في نتائج من شركة زميلة		(163,910)	399,604
		(438,874)	2,973,504
إيرادات أخرى	23	132,553	185,611
صافي رد / (تحميل) مخصصات	24	92,770	(133,245)
		(213,551)	3,025,870
المصاريف والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين		(367,816)	(520,479)
مصاريف أخرى	25	(378,239)	(382,562)
استهلاك أصول حق استخدام	13	(96,080)	(166,701)
		(842,135)	(1,069,742)
(الخسارة) / الربح التشغيلي		(1,055,686)	1,956,128
أعباء تمويل من التزامات عقد إيجار	15	(13,872)	(13,839)
صافي (خسارة) / ربح السنة قبل الاستقطاعات القانونية		(1,069,558)	1,942,289
مصروف حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		-	(14,545)
مصروف ضريبة دعم العمالة الوطنية		-	(41,558)
مصروف الزكاة		-	(16,623)
مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		-	(37,000)
صافي (خسارة) / ربح السنة		(1,069,558)	1,832,563
(خسارة) / ربحية السهم العائدة لمساهمي الشركة الأم (فلس)	26	(7.24)	10.79

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 34 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	دينار كويتي	
	2020	**2019**
صافي (خسارة) / ربح السنة	(1,069,558)	1,832,563
بنود الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
التغير في القيمة العادلة	7,584	(279,367)
استثمارات في شركة زميلة		
حصة المجموعة في بنود الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة	3,116	(86,579)
	10,700	(365,946)
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
ترجمة عملات أجنبية:		
فروق صرف ناتجة عن ترجمة عمليات أجنبية	1,422	(961)
استثمارات في شركة زميلة		
حصة المجموعة في المصاريف الشاملة الأخرى للشركة الزميلة	(1,649)	(8,518)
	(227)	(9,479)
إجمالي الدخل الشامل الآخر / (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	10,473	(375,425)
إجمالي (الخسارة الشاملة) / الدخل الشامل للسنة	(1,059,085)	1,457,138

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 34 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	دينار كويتي							
	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	أسهم خزينة	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي قانوني	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي التغير في القيمة العادلة	أرباح مرحلة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2019	18,870,504	(775,510)	-	274,181	13,314	1,433,307	1,115,544	20,931,340
شراء أسهم خزينة	-	(234,461)	-	-	-	-	-	(234,461)
إلغاء أسهم خزينة	(1,414,893)	826,930	621,197	-	-	-	-	33,234
تخفيض رأس المال	(1,745,561)	-	-	-	-	-	-	(1,745,561)
معاملات مع الملاك	(3,160,454)	592,469	621,197	-	-	-	-	(1,946,788)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	1,832,563	1,832,563
المصاريف الشاملة الأخرى	-	-	-	-	(9,479)	(365,946)	-	(375,425)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(9,479)	(365,946)	1,832,563	1,457,138
المحول إلى الأرباح نتيجة بيع استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(592,928)	592,928	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 19)	-	-	-	194,228	-	-	(194,228)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	15,710,050	(183,041)	621,197	468,409	3,835	474,433	3,346,807	20,441,690
الرصيد في 1 يناير 2020	15,710,050	(183,041)	621,197	468,409	3,835	474,433	3,346,807	20,441,690
شراء أسهم خزينة	-	(1,053,975)	-	-	-	-	-	(1,053,975)
بيع أسهم خزينة	-	570,534	221,971	-	-	-	-	792,505
توزيعات أرباح (إيضاح 27)	-	-	-	-	-	-	(1,823,484)	(1,823,484)
معاملات مع الملاك	-	(483,441)	221,971	-	-	-	(1,823,484)	(2,084,954)
صافي خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	(1,069,558)	(1,069,558)
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(227)	10,700	-	10,473
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(227)	10,700	(1,069,558)	(1,059,085)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	15,710,050	(666,482)	843,168	468,409	3,608	485,133	453,765	17,297,651

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 34 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاح	2020	2019 معدل
		دينار كويتي	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		(1,069,558)	1,832,563
تسويات لـ:			
صافي خسارة غير محققة / (ربح غير محقق) من الاستثمارات	20	91,964	(544,656)
إطفاء أصول حق الاستخدام	13	96,080	166,701
تكاليف تمويل على التزامات عقد إيجار	15	13,872	13,839
ربح نتيجة اقتناء أسهم إضافية في شركة زميلة	23	(31,666)	(88,227)
إيرادات توزيعات	20	(204,522)	(293,849)
ربح نتيجة بيع استثمارات عقارية		(15,000)	-
خسارة نتيجة بيع عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	22	1,706	-
المخفض إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها للعقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة	22	187,405	-
حصة في نتائج من شركة زميلة		163,910	(399,604)
الاستهلاك والإطفاء	25	71,774	67,512
ربح نتيجة استبعاد عقد إيجار		-	(31,690)
(رد) / تحميل مخصص	24	(92,770)	133,245
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	16	28,706	31,357
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المـال العامل		(758,099)	887,191
الحركة على رأس المال العامل:			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		925,775	(2,230,608)
ذمم مدينة أخرى		61,749	(91,264)
عائدات من بيع عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة		84,808	-
ذمم دائنة		(440,033)	484,381
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين	16	-	(258,292)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(125,800)	(1,208,592)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
المدفوع لاقتناء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	(90,520)
عائدات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	1,622,789
عائدات من بيع استثمارات عقارية		1,315,000	-
توزيعات مستلمة من شركة زميلة	10	200,949	265,022
المدفوع لاقتناء استثمار في شركة زميلة	10	(90,000)	(373,591)
المدفوع لاقتناء موجودات أخرى		-	(18,893)
توزيعات نقدية مستلمة	20	204,522	293,849
مرابحات ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية	5	-	1,250,000
نقد محتفظ به لدى أطراف أخرى		164,678	631,383
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		1,795,149	3,580,039
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
المدفوع لشراء أسهم خزينة		(1,053,975)	(234,461)
عائدات من بيع أسهم خزينة		792,505	-
المدفوع لتخفيض رأس المال		-	(1,344,708)
سداد التزامات عقد إيجار	15	(105,418)	(139,076)
توزيعات مدفوعة		(1,531,384)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(1,898,271)	(1,718,245)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		(228,923)	653,202
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		1,208,298	555,096
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	4	979,375	1,208,298

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 34 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. تأسيس المجموعة

إن شركة أصول للإستثمار ش.م.ك.ع. "الشركة الأم" هي شركة مساهمة تم تأسيسها في الكويت عام 1999 ومدرجة في بورصة الكويت. تخضع الشركة الأم لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

يقع المقر الرئيسي للشركة في برج الراية – منطقة الشرق – الدور السابع والعشرون – الكويت ص.ب 3880 الصفاة – 13039.

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") المبينة في إيضاح 29.

تمارس الشركة الأم أنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. فيما يلي بيان بالأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم:

- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء الأوراق المالية في مختلف القطاعات.
- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- تقييم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوفر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- الوساطة في عمليات التمويل والقيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات.
- وظائف أمناء الاستثمار والتمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية والمحلية.
- تقديم التمويل للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويلات مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء الأراضي والعقارات وتطويرها بقصد بيعها بحالتها الاصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها خالية أو مع إضافة المنشآت والابنية والمعدات.
- العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة الأم فقط.
- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- أن ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز للشركة الأم قبول الودائع.
- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات واستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية التأجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة وإدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التأجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.

يجوز للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 مارس 2021، وهي خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء العقارات الاستثمارية والأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة كما هو وارد في السياسات المحاسبية أدناه.

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن هذه اللوائح، بما في ذلك تعميمات بنك الكويت المركزي الصادرة مؤخرًا بشأن التدابير الرقابية المتخذة للحد من الآثار المترتبة على جائحة كوفيد – 19 ومراسلات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، تتطلب من مؤسسات الخدمات المالية، التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التعديل التالي:

سيتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى، إلى جانب أثرها اللاحق المترتب على الإفصاحات ذات الصلة.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وسارية المفعول

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية سارية المفعول في أو بعد 1 يناير 2020.

أثر التطبيق المبدئي لإصلاح معدل الفائدة المعياري على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7

في سبتمبر 2019، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إصلاح معدل الفائدة المعياري (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7). إن هذه التعديلات من شأنها أن تعدل بعض متطلبات محاسبة التحوط للسماح بمواصلة سريان محاسبة التحوط على علاقات التحوط المتأثرة خلال فترة عدم التأكد قبل تعديل البنود المتحوط لها أو أدوات التحوط المتأثرة بمعدلات الفائدة المعيارية الحالية نتيجةً للإصلاحات الجارية لمعدل الفائدة المعياري. لم ينتج عن هذا التعديل أي أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد – 19

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، في 28 مايو 2020، إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد - 19 – تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16. تقدم التعديلات تخفيفًا للمستأجرين عند تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 فيما يتعلق بالمحاسبة عن تعديل الإيجار والخاصة بإعفاءات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد - 19. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقييم ما إذا كان إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة كوفيد - 19 الممنوح من المؤجر يعد تعديلًا لعقد الإيجار. يتعين على المستأجر الذي يطبق هذا الاختيار أن يقوم بالمحاسبة عن أي تغيير في دفعات الإيجار نتيجة إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة كوفيد - 19 بنفس طريقة المحاسبة عن هذا التغيير تطبيقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار. تُطبق التعديلات على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020. ويُسمح بالتطبيق المبكر. لم ينتج عن هذا التعديل أثر مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

أثر التطبيق المبدئي للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الأخرى سارية المفعول على السنة الحالية

لم ينتج عن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020 أي أثر مادي في السياسات المحاسبية أو أداء المجموعة أو مركزها المالي.

طبقت المجموعة في السنة الحالية التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن المجلس والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. لم ينتج عن تطبيق المعايير أي أثر جوهري على الإفصاحات أو المبالغ المفصح عنها في هذه البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية

طبقت المجموعة التعديلات الواردة في التعديلات التي أُجريت على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة في السنة الحالية. تشتمل التعديلات على تعديلات لاحقة أُجريت على المعايير المتأثرة كي تشير إلى الإطار الجديد. غير أنه لا تمثل كافة التعديلات تحديثاً لتلك الإصدارات المتعلقة بالمراجع أو الاقتباسات من الإطار بحيث تشير في مرجعيتها إلى إطار المفاهيم المعدل.

إن المعايير المعدلة هي المعيار الدولي للتقارير المالية 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 37 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم 32.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3: تعريف الأعمال

طبقت المجموعة التعديلات التي أجريت على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 لأول مرة في السنة الحالية. توضح التعديلات أن الأعمال عادة ما تتضمن مخرجات، غير أنه لا يلزم لمنظومة متكاملة من الأنشطة والأصول أن تتضمن مخرجات حتى تكون مؤهلة لأن تصبح أعمالاً. إذ أنه لتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن تتضمن منظومة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها مدخلاً وآلية أساسية كحد أدنى يسهمان معاً بشكل كبير في القدرة على إنتاج مخرجات.

تستبعد التعديلات التقييم المتعلق بما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو آليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات. تتضمن التعديلات إرشادات إضافية تساعد في تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على آلية أساسية أم لا.

تقدم التعديلات اختبار تركز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت منظومة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها لا تشكل أعمالاً. استناداً إلى اختبار التركز الاختياري، لا تعتبر منظومة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها أعمالاً إذا كانت تقريبًا كل القيمة العادلة لإجمالي الأصول المستحوذ عليها تتركز في أصل فردي قابل للتحديد أو مجموعة من الأصول المماثلة القابلة للتحديد. تطبق التعديلات بأثر مستقبلي على جميع عمليات اندماج الأعمال والاستحواذ على الأصول التي يكون تاريخ الاستحواذ في أو بعد 1 يناير 2020.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 تعريف المادية

طبقت المجموعة التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 لأول مرة في السنة الحالية. تهدف التعديلات إلى تيسير فهم تعريف المادية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 1، ولا تهدف إلى تغيير المفهوم الأساسي للمادية الوارد في المعايير الدولية للتقارير المالية. وقد أُضيف مفهوم "تشويش" المعلومات المادية بمعلومات غير مادية ضمن التعريف الجديد.

تم تغيير تعريف المادية المؤثر على المستخدمين من "يمكن أن يؤثر" إلى "من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول". تم استبدال تعريف حد المادية في معيار المحاسبة الدولي رقم 8 بالرجوع إلى تعريف المادية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير الأخرى وإطار المفاهيم والذي يتضمن تعريف المادية أو يشير إلى مصطلح "المادية" لضمان الاتساق.

2.3 معايير وتعديلات صادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي 1 تؤثر فقط على عرض الالتزامات في بيان المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

وتوضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفًا لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

تُطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37 - العقود المتوقع خسارتها - تكلفة الوفاء بالعقد

تنص التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة المباشرة أو المواد المباشرة) وتوزيع التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقد (على سبيل المثال توزيع رسوم الاستهلاك لأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في الوفاء العقد).

تطبق التعديلات على العقود التي لم تفِ المنشأة فيها بكافة التزاماتها كما في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديلات لأول مرة. لم يتم تعديل أرقام المقارنة. وبدلاً من ذلك، يتعين على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئيًا كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة أو أي بند آخر من بنود حقوق الملكية، حسب الاقتضاء، في تاريخ التطبيق المبدئي.

1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 - إطار المفاهيم كمرجع

تُحدث التعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 بحيث يشير إلى إطار المفاهيم لسنة 2018 بدلاً من إطار سنة 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 مطلبًا يتعلق بالالتزامات المحددة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37، وهو أن تطبق المنشأة المستحوذة معيار المحاسبة الدولي رقم 37 لتحديد ما إذا كان هناك التزام قائم في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستندرج ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 21: الرسوم، تُطبق المنشأة المستحوذة تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 21 لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي نتج عنه التزام بسداد الضريبة قد وقع بحلول تاريخ الاستحواذ.

وفي نهاية المطاف، تضيف التعديلات بيانًا صريحًا بأن المنشأة المستحوذة لا تعترف بالموجودات المحتملة المستحوذ عليها في اندماج الأعمال.

تسري التعديلات التي أُجريت على عمليات اندماج الأعمال التي يكون لها تاريخ استحواذ في أو بعد بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. يُسمح بالتطبيق المبكر إذا طبقت المنشأة كافة المراجع الأخرى المحدثة.

إصلاح معدل الفائدة المعياري المرحلة 2 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 المعيار الدولي للتقارير المالية 16). تعالج التعديلات الأمور التي قد تؤثر على عملية رفع التقارير المالية نتيجة لإصلاح معدل الفائدة المعياري، بما في ذلك آثار التغييرات على التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناشئة عن استبدال معدل الفائدة المعياري بمعدل معياري بديل. توفر التعديلات إعفاءً عمليًا من بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 المتعلقة بـ: - التغييرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات والمطلوبات المالية والتزامات عقود الإيجار؛ و - محاسبة التحوط.	1 يناير 2021
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 – الممتلكات والآلات والمعدات – عائدات ما قبل الاستخدام المزمع لا تسمح التعديلات بخصم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحًا للاستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة كي يتسنى له إنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن بيان الدخل المجمع. وتقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 2 المخزون. توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي 16 ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو لأهداف إدارية. وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل، ينبغي أن تفصح البيانات المالية عن قيمة العائدات والتكلفة المدرجة في بيان الدخل المجمع والتي تتعلق ببنود منتجة وليست إحدى مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في بيان الدخل الشامل. تطبق التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم إحضارها إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة كي يتسنى لها إنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة في البيانات المالية التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً. ينبغي للمنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للتعديلات كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة (أو أي بند آخر من بنود حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في بداية تلك الفترة الأولى المعروضة.	1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع الإدارة أنه سينتج عن تطبيق المعايير المذكورة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في الفترات المستقبلية.

2.4 أساس التجميع

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمالكي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل المجمع ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الأخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الاقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للاقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الاقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الاقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالاقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الاقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كربح ناتج من أسعار مخفضة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو مجموعات الوحدات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.5 الضرائب

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة وفقاً لعملية الاحتساب المعدلة بناء على قرار أعضاء مجلس المؤسسة والذي ينص على إن الأرباح من الشركات الزميلة والتابعة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الاحتياطي القانوني يجب استثنائها من ربح السنة عند تحديد مقدار الحصة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006 بنسبة 2.5% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة بعد خصم أتعاب أعضاء مجلس الإدارة للسنة. وطبقاً للقانون، فإن الأرباح من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية يجب خصمها من ربح السنة.

الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الساري مفعوله اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.6 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية في بيان المركز المالي للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة باقتناء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم تسجيل كافة مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية في تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالطرق الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده وفقاً للقوانين أو العرف السائد في السوق.

يتم لاحقاً قياس جميع الموجودات المالية المدرجة بالكامل سواء من خلال التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة استناداً إلى تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادًا إلى نموذج الأعمال الذي تستخدمه لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل طريقة إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفها من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة. تتضمن المعلومات المأخوذة بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعات النشاط المستقبلي للمبيعات.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" بعين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم باستخدام هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الناشئة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد تتغير خلال عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف بالإضافة إلى هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي ينطوي على شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقًا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وتسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

تتكون الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مما يلي:

- *استثمارات في مرابحة ووكالة، وودائع لدى مؤسسات مالية*

يتم لاحقًا قياس الاستثمارات في مرابحة ووكالة، وودائع لدى مؤسسات مالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- *النقد والنقد المعادل*

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد وأرصدة بنكية، بالإضافة إلى ودائع لأجل جاهزة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة وهي عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة.

- *ذمم مدينة أخرى*

يتم إدراج الذمم المدينة الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلية ناقصاً مخصص المبالغ التي لا يمكن تحصيلها.

- *التسهيلات الائتمانية (قروض ممنوحة للعملاء)*

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة ناقصًا المبالغ المشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يمثل مخصص الخسارة الائتمانية على القروض الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تتطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تسجيل إيرادات التوزيعات الناتجة من الاستثمارات في حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند ثبوت الحق في استلام الدفعات.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقًا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يعاد إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق لأدوات حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. وتسجل توزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة المجمع، عندما يثبت الحق في استلامها، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لاختبار انخفاض القيمة. عند الاستبعاد، يعاد تصنيف التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملات أجنبية بنفس تلك العملة الأجنبية ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة تقرير، وتحديدًا ما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تُشكل جزءاً من علاقة تحوط معينة، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في بيان الربح أو الخسارة.

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تُشكل جزءاً من علاقة تحوط معينة، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الربح أو الخسارة.
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في بيان الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي القيمة العادلة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تعيد المجموعة تصنيف موجوداتها المالية لاحقًا لاعترافها المبدئي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص الخسارة بالنسبة لـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة" على الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى. إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يعكس المبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أي تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ التقرير والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تطبق المجموعة نهجًا مكونًا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية وفقًا للمنهج العام وذلك على النحو التالي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا على الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تنطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساويًا لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دوليًا.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – غير منخفضة الجدارة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة –منخفضة الجدارة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية التي تم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية استنادًا إلى الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا جزءًا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير. ويتم احتساب كلًا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلبًا في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يومًا.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد تزايدت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. في سبيل إجراء هذا التقدير، تراعي المجموعة المعلومات الكمية والكيفية التي تعتبر معقولة ومؤيدة، بما في ذلك التجارب السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكبد تكلفة أو جهد.

تراقب الشركة باستمرار فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان وتعدلها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحق السداد.

تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم تتزايد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي في حال تم تحديد الأداة المالية على أنها تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. يتم التحديد بأن الأداة المالية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

(1) تضمنت الأداة المالية مستوى منخفض من مخاطر التعثر في السداد،

(2) كان للمدين قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي في الأجل القريب، و

(3) كان يحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغيرات العكسية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال في الأجل الطويل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي.

تعريف سياسة التعثر والشطب

تصنف المجموعة الذمم المدينة كمتعثرة في السداد، عندما ينقضي أجل استحقاق المبلغ بأقل من 90 يومًا أو إذا كان هناك دليل يشير إلى أن الأصل منخفض الجدارة الائتمانية. يتم شطب المبلغ عندما يكون هناك دليل يشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية بالغة وليس لدى المجموعة احتمال واقعي للاسترداد.

الموجودات المالية منخفضة الجدارة الائتمانية

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي منخفض الجدارة الائتمانية عندما لا يستطيع المقترض دفع التزاماته الائتمانية بالكامل للمجموعة بسبب صعوبة مالية كبيرة أو عند الإخلال بالعقد.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على النقد والأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى باستخدام المنهج العام المبين أعلاه.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة بموجب عقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. تقدر الشركة تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذًا في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية الخ.

المطلوبات المالية

يتم لاحقاً قياس كافة المطلوبات المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

إن المطلوبات المالية التي لا تمثل: (1) المقابل النقدي المحتمل للمشتري عند اندماج الأعمال أو (2) محتفظ بها لغرض المتاجرة أو (3) المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد على الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو ذلك المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأدوات المالية أو فترة أقصر من ذلك العمر المتوقع، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي.

ذمم دائنة

يتم إدراج المطلوبات مقابل المبالغ مستحقة الدفع في المستقبل عن البضاعة والخدمات المستلمة سواء صدرت بها فواتير من المورّد أم لا.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملة أجنبية ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فإنه يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استنادًا إلى التكلفة المطفأة للأدوات. ويتم تسجيل أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة، وذلك فيما يتعلق بالمطلوبات المالية التي لا تعتبر جزءًا من علاقة تحوط معينة. بالنسبة لتلك التي تم تصنيفها كأداة تحوط بغرض التحوط من مخاطر العملات الأجنبية، يتم تسجيل أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر وتجميعها في بند منفصل في حقوق الملكية.

استبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي من قبل المجموعة فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية المعترف بها من الأصل؛ أو عندما تقوم المجموعة فعليًا بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي إلى طرف آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية مع استمرار سيطرتها على الأصل المحول، فإنها تعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل وأي التزام مصاحب للمبالغ التي قد يتوجب عليها سدادها. إذا احتفظت المجموعة فعلياً بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تقوم بالاعتراف بالقرض المضمون مقابل المتحصلات المستلمة.

يتم استبعاد المطلوبات المالية من قبل المجموعة فقط عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد أو إلغائه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمقابل المدفوع والمستحق في بيان الدخل المجمع.

2.7 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها للحصول على إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل المجمع للفترة التي نتجت فيها هذه الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من الاستبعاد (يتم احتسابه بمقدار الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها الاستبعاد.

2.8 عقارات بغرض المتاجرة

يتم إثبات العقارات بغرض المتاجرة (بما في ذلك العقارات تحت التطوير لهذا الغرض) عند اقتنائها بالتكلفة، يتم تحديد التكلفة وفقاً لتكلفة كل أرض أو عقار على حدة حيث تتمثل التكلفة في القيمة العادلة للمقابل المدفوع مضافاً إليه مصروفات نقل الملكية والوساطة. يتم تصنيف الأراضي والعقارات بغرض المتاجرة ضمن الموجودات المتداولة وتدرج بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل على أساس إفرادي، وتحدد صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس القيمة البيعية المقدرة ناقصاً المصروفات المقدرة اللازمة لإتمام البيع. تدرج أرباح أو خسائر بيع الأراضي والعقارات بغرض المتاجرة في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لها.

2.9 استثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئيا بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو المشروعات المشتركة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية إذا فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

عند الاستحواذ على شركة زميلة فإن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشروعات المشتركة. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

متطلبات معيار المحاسبة الدولي 36: يتم تطبيق انخفاض قيمة الموجودات لتحديد ما إذا كان ضروريا الاعتراف بأي خسارة انخفاض في القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في شركة زميلة. عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم اختبار القيمة الدفترية الكاملة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد الانخفاض في القيمة وذلك وفق معيار المحاسبة الدولي 36: كأصل واحد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة التشغيلية والقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أعلى) بقيمته الدفترية. إن أي خسارة مدرجة للانخفاض في القيمة لا يتم تخصيصها مقابل أي أصل بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. أي رد لخسارة الانخفاض في القيمة هذه يتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 وذلك بمقدار الزيادة اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية بدءاً من تاريخ عدم اعتبار الاستثمار كشركة زميلة. عندما تحتفظ المجموعة بحصة مستبقاة في شركة زميلة سابقة وتكون الحصة المستبقاة عبارة عن أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الحصة المستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وتعتبر القيمة العادلة للحصة المستبقاة هي قيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية. يتم مراعاة الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في تاريخ التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة لأي حصة مستبقاة وأي متحصلات ناتجة عن بيع جزء من الحصة في الشركة الزميلة وذلك عند تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الشركة الزميلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة الزميلة وفق نفس الأساس الذي كان سيُطلب الاستناد إليه إذا قامت الشركة الزميلة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر. وبالتالي، إذا تم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك الشركة الزميلة إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع (كتسوية ناتجة عن إعادة التصنيف) عندما يتم استبعاد الشركة الزميلة.

عند قيام المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في شركة زميلة مع استمرارها في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف نسبة الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتعلقة بذلك التخفيض في حصة الملكية إلى بيان الدخل المجمع إذا كان يتوجب إعادة تصنيف ذلك الربح أو الخسارة إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تجري المجموعة معاملة مع شركة زميلة، يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

2.10 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

2.11 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

في نهاية كل فترة تقرير، يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم إجراء اختبار سنوي على الأقل لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة والموجودات غير الملموسة التي لم يتم استخدامها بعد، وتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة الموجودات. إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. في سبيل تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل والتي لم يتم إجراء تعديل على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة.

2.12 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.13 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة لقانون العمل في دول أخرى، فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.14 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة الأم كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من مجلس الإدارة الأم.

2.15 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للشركة الأم هي الدينار الكويتي.

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

يتم ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية وفقاً للمعدلات السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج فروق ترجمة البنود غير النقدية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع في حين تدرج فروق ترجمة البنود غير النقدية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن بيان الدخل الشامل المجمع.

يتم ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمقومة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات المبدئية.

لغرض عرض البيانات المالية المجمعة، يتم ترجمة موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم ترجمة بنود الدخل والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتقلب أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. يتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة، إن وجدت، ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي ترجمة عملات أجنبية (العائد إلى الحصص غير المسيطرة، حسب الاقتضاء).

2.16 الاعتراف بالإيرادات

تعترف المجموعة بالإيرادات من خلال المصادر الرئيسية التالية:

- يتم الاعتراف بإيرادات عقود المرابحة والوكالة باستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار الناتجة من استثمارات عقارية بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من بيع عقارات محتفظ بها لغرض البيع، والربح / الخسارة من بيع عقارات استثمارية في بيان الدخل المجمع عند إتمام عملية البيع والتي تتحقق عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل المباع إلى المشتري.
- يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج عوائد الودائع بطريقة الفائدة الفعلية.
- يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الصندوق والمحفظة عندما يتم تقديم الخدمات.

2.17 المحاسبة عن عقود الإيجار

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

تحدد المجموعة ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار، عند بدء عقد الإيجار. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاح للاستخدام من قبل المجموعة (تاريخ بدء العقد).

اعتبارًا من ذلك التاريخ، تقيس المجموعة حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.
- أي دفعات عقد إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصًا أي حوافز إيجار مستلمة
- أي تكاليف أولية مباشرة؛ و
- تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقًا لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل "حق الاستخدام" عندما تتكبد المجموعة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

تقيس المجموعة في تاريخ بدء مدة العقد التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتبارًا من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم المجموعة معدل اقتراضها الإضافي.

تتكون دفعات عقد الإيجار المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد.

- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصًا أي حوافز إيجار مستحقة
- دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
- دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار
- يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت المعترف بها كمصروف في بيان الدخل المجمع.

عند تحمل المجموعة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقًا لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 37. يتم إدراج التكاليف في أصل حق الاستخدام ذي الصلة بقدر ما تتعلق التكاليف بهذا الأصل، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة أصول حق الاستخدام بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تحدد المجموعة ما إذا كان أصول حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي 36 لتحديد ما إذا كانت أصول حق الاستخدام قد تعرضت للانخفاض في القيمة وتم المحاسبة عن أي خسارة محددة ناتجة عن الانخفاض في القيمة كما هو مبين في إيضاح 2.11.

بعد بدء مدة العقد، تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية كي تعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقد الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:

- تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث هام أو يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة وفقًا للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم غير المتغير (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تعديل عقد الإيجار ولم يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استنادًا إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل المجمع خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل العائد الدوري الثابت للفائدة هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المستأجر توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي الطرف المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي، حسب الاقتضاء. عندما تنقل شروط عقد الإيجار كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي. وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الإيجار. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

عندما يشتمل العقد على مكونات إيجارية وغير إيجارية، تطبق الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتوزيع المقابل بموجب العقد على كل مكون.

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

2.18 الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الأمانة أو الوكالة من موجودات المجموعة وبالتالي لا تندرج ضمن بيان المركز المالي المجمع ويتم عرضها منفصلة في البيانات المالية المجمعة.

2.19 تقارير القطاع

يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانعي القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. يتم تصنيف هذه القطاعات التشغيلية إما كقطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

قطاع الأعمال هو عامل مميز للمجموعة يقوم بتقديم الخدمات التي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات الأعمال الأخرى.

القطاع الجغرافي هو عامل مميز للمجموعة يقوم بتقديم الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في بيئات اقتصادية أخرى.

3. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة يتطلب من الإدارة اتخاذ بعض الأحكام والتقديرات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة من مصادر أخرى. تعتمد التقديرات والافتراضات على التجارب السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام

فيما يلي الأحكام التي اتخذتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على الموجودات المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار تحقق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال بالمستوى الذي يعكس طريقة إدارة مجموعة الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال محدد. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم وقياس أداء الموجودات والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها. تمثل المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل الذي تجريه المجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية من خلاله ما يزال مناسبًا، وإن لم يكن مناسباً، تقييم ما إذا كان قد حدث تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف تلك الموجودات. لم تكن هناك حاجة لمثل هذه التغييرات خلال الفترات المعروضة.

تصنيف الاستثمارات العقارية

تقرر الإدارة عند الاستحواذ على العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية. تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم الاستحواذ بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال. كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة الاستحواذ عليها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الحسبان كافة الظروف والأحداث ذات الصلة التي توجد حافزًا اقتصاديًا للمستأجر لممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. تستخدم هذه البنود لزيادة المرونة التشغيلية فيما يتعلق بإدارة العقود. تُدرج خيارات التمديد (أو الفترات بعد خيارات الإنهاء) فقط ضمن مدة عقد الإيجار إذا كان تمديد عقد الإيجار مؤكدًا بصورة معقولة (أو لم يتم إنهاؤه). يتم مراجعة التقييم، عند وقوع حدث مهم أو تغير مهم في الظروف التي تقع وتؤثر في هذا التقييم وتكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم دفعات عقد الإيجار

يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي. طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء مدة عقد الإيجار.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ التقرير والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات وأساليب المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد أساليب ومدخلات التقييم الملائمة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات، تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في الإيضاحات ذات الصلة.

مطلوبات محتملة / مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما يكون من المحتمل وقوع حدث ويمكن تقديره بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة (إيضاح 31).

4. النقد والنقد المعادل

	دينار كويتي	
	2020	**2019 "معدل"**
النقد لدى البنوك	1,077,182	1,470,782
أرصدة بنكية لدى أطراف أخرى	(97,807)	(262,484)
النقد والنقد المعادل في بيان التدفقات النقدية	979,375	1,208,298

تم تعديل النقد والنقد المعادل في بيان التدفقات النقدية كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 1,208,298 دينار كويتي بغرض استبعاد الأرصدة البنكية المحتفظ بها لدى الشركة الكويتية للمقاصة.

5. استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية

	دينار كويتي	
	2020	2019
مرابحة ووكالة	-	2,535,215
ودائع لدى مؤسسات مالية	-	-
	-	2,535,215
مخصص انخفاض القيمة	-	(2,535,215)
	-	-

5.1 إن كافة المرابحات والوكالات المدينة انقضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها. شطبت المجموعة هذه المبالغ خلال السنة.

5.2 استحقت جميع الودائع في 2019.

6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تتمثل في استثمارات محلية في أوراق مالية مسعرة.

7. ذمم مدينة أخرى

	دينار كويتي	
	2020	2019
مصاريف مدفوعة مقدماً	42,767	29,271
تأمينات مستردة	85,147	82,822
أخرى	58,712	43,732
	186,626	155,825

8. عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة

	دينار كويتي	
	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	2,259,712	2,257,775
مبيعات	(84,808)	-
التخفيض إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(187,405)	-
تسويات ترجمة عملات أجنبية	1,210	1,937
الرصيد في نهاية السنة	1,988,709	2,259,712

تتضمن العقارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة عقارات تقع في المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة دفترية 987,819 دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 1,072,201 دينار كويتي) وعقارات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة دفترية 1,000,890 دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 1,187,511 دينار كويتي). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات المحتفظ بغرض المتاجرة والتي تم تقييمها لغرض تحديد صافي القيمة الممكن تحقيقها البالغة 1,019,693 دينار كويتي و1,000,890 دينار كويتي على التوالي كما في 31 ديسمبر 2020 والتي تم تحديدها استناداً إلى التقييمات باستخدام منهج السوق المقارن ضمن المستوى الثاني من التسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة بواسطة مقيم مستقل واستناداً إلى أسعار البيع اللاحقة.

في 9 فبراير 2021، حصلت المجموعة على عرض لبيع عقار في الولايات المتحدة الأمريكية وتحدد سعر البيع بمبلغ 3,300,000 دولار أمريكي (ما يعادل 1,000,890 دينار كويتي). وخفضت المجموعة القيمة الدفترية لهذا العقار إلى صافي قيمته الممكن تحقيقها استناداً إلى سعر العرض.

9. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
استثمارات في أسهم حقوق ملكية محلية – مسعرة	268,304	268,314
استثمارات في أسهم حقوق ملكية محلية – غير مسعرة	871,443	864,223
استثمارات في أسهم حقوق ملكية أجنبية – غير مسعرة	566,699	566,325
	1,706,446	1,698,862

10. استثمارات في شركة زميلة

تتمثل في حصة المجموعة في استثمارات في الشركة الزميلة التالية:

			دينار كويتي	
	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
			2020	2019
شركة مجموعة أسُسْ القابضة ش.م.ك.ع	الكويت	استثمارات	%29.66	%28.70

فيما يلي احتساب الربح الناتج من شراء حصص إضافية في شركات زميلة:

	دينار كويتي
	2020
المبلغ المقابل المحول	(90,000)
القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها والقابلة للتحديد	121,666
الربح من الاستحواذ على أسهم إضافية	31,666

فيما يلي ملخص للمعلومات المالية للشركة الزميلة استناداً إلى البيانات المالية المدققة:

	دينار كويتي	
	2020	**2019**
مجموع الموجودات	18,161,597	20,007,222
مجموع المطلوبات	6,199,668	6,806,876
دخل وإيرادات أخرى	14,514	2,329,157
ربح السنة	(552,641)	1,391,995
الدخل الشامل الأخر	14,224	(293,289)
توزيعات مستلمة	(200,949)	(265,022)
صافي موجودات الشركة الزميلة	11,961,929	13,200,346
القيمة الدفترية لحصة المجموعة في الشركة الزميلة (بالصافي)	3,547,871	3,789,463

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القيمة العادلة لاستثمار المجموعة في شركة أسس والذي يتمثل في سعر السهم السوقي المعلن في بورصة الكويت 2,662,698 دينار كويتي.

اختارت إدارة المجموعة تصنيف هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، حيث أنها ترى أن الاعتراف بالتقلبات قصيرة الأجل في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة لن يكون متفقاً مع استراتيجية المجموعة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض طويلة الأجل وتحقق أدائها المحتمل على المدى الطويل.

11. استثمارات عقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في بنايات وعقارات سكنية تقع في دولة الكويت.

فيما يلي الحركة على الاستثمارات العقارية:

	دينار كويتي			
	عقارات ملك حر	**عقارات مستأجرة**	**الإجمالي 2020**	**الإجمالي 2019**
1 يناير 2020	4,500,000	2,450,000	6,950,000	6,950,000
استبعاد	(1,300,000)	-	(1,300,000)	-
31 ديسمبر 2020	3,200,000	2,450,000	5,650,000	6,950,000

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيم مستقل. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة كالتالي:

- المستوى الثاني: تحدد القيمة العادلة استناداً إلى أسعار السوق المقارنة للمناطق الواقع فيها الأراضي والعقارات.
- المستوى الثالث: يحدد معدل الرسملة المطبق على أساس معدلات العائد.

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية والمعلومات عن مستويات القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

	دينار كويتي			
	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة 31 ديسمبر 2020	القيمة العادلة 31 ديسمبر 2019
عقارات ملك حر	-	3,200,000	3,200,000	4,500,000
عقارات مستغلة بالإيجار	2,450,000	-	2,450,000	2,450,000
	2,450,000	3,200,000	5,650,000	6,950,000

فيما يلي المعلومات ذات الصلة بالاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى الثالث من تسلسل القيمة العادلة:

	أساليب التقييم	المدخلات الهامة غير الملحوظة	الحساسية
عقارات ملك حر	نموذج رسملة الدخل	معدل رسملة 7.21% إلى 7.65% أخذاً في الاعتبار رسملة إيرادات التأجير المحتملة، ونوع العقار وظروف السوق السائدة.	إن الزيادة الطفيفة في معدل الرسملة المستخدم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض طفيف في القيمة العادلة والعكس.

تم تقدير القيمة العادلة للعقارات بافتراض أن الاستخدام الحالي هو أفضل وأمثل استخدام لها.

لم يكن هناك أي تغيير في أساليب التقييم خلال السنة.

تم الإفصاح عن إيرادات الإيجار المكتسبة من العقارات الاستثمارية في إيضاح 21. إن المصاريف التشغيلية المباشرة ذات الصلة المتكبدة نتيجة تحقيق مكاسب من إيجار العقارات تبلغ 35,454 دينار كويتي (2019: 33,816 دينار كويتي).

12. موجودات غير ملموسة

تتمثل الموجودات غير الملموسة في تكلفة حقوق استغلال بعض الوحدات في برج يقع في مكة، المملكة العربية السعودية. تنتهي هذه الحقوق في عام 2030.

	دينار كويتي	
	2020	2019
التكلفة		
كما في 1 يناير	1,836,022	1,836,022
الإطفاء المتراكم		
كما في 1 يناير	1,186,029	1,124,165
المحمل خلال السنة	61,864	61,864
	1,247,893	1,186,029
كما في 31 ديسمبر	588,129	649,993

13. أصول حق الاستخدام

مباني مستأجرة

	دينار كويتي	
	2020	2019
1 يناير 2020	320,957	361,785
إضافات	-	275,945
استهلاك	(96,080)	(166,701)
استبعاد	-	(150,072)
31 ديسمبر 2020	224,877	320,957

14. ذمم دائنة

	دينار كويتي	
	2020	2019
مخصص مطالبات ضريبية	311,893	311,893
مستحقات للموظفين	64,870	100,157
استقطاعات قانونية	-	72,726
مستحق للمساهمين	279,367	367,619
توزيعات مستحقة السداد	368,413	79,953
أخرى	265,709	505,835
	1,290,252	1,438,183

15. التزامات عقد إيجار

	دينار كويتي	
	2020	2019
الرصيد كما في 1 يناير 2020	330,560	361,785
إضافات	-	275,945
فوائد متراكمة	13,872	13,839
دفعات	(105,418)	(139,076)
استبعادات	-	(181,933)
	239,014	330,560
متداولة	80,053	91,538
غير متداولة	158,961	239,022
	239,014	330,560

تحليل أجل الاستحقاق

أقل من سنة	80,053	91,538
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	158,961	239,022
	239,014	330,560

16. مكافأة نهاية الخدمة

تسوية مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

	دينار كويتي	
	2020	2019
كما في 1 يناير	159,805	386,740
مخصص خلال السنة	28,706	31,357
المدفوع خلال السنة	-	(258,292)
كما في 31 ديسمبر	188,511	159,805

17. رأس المال

يبلغ رأسمال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 15,710,049.900 دينار كويتي موزعاً على 157,100,499 سهم (2019: 157,100,499 سهم) بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس لكل سهم وجميع الأسهم مدفوعة نقداً.

18. أسهم خزينة

	دينار كويتي	
	2020	2019
عدد الأسهم (سهم)	8,426,798	3,141,465
القيمة السوقية	690,997	235,610
النسبة إلى الأسهم المصدرة (%)	5.364	1.999

تلتزم الشركة الأم بالاحتفاظ باحتياطيات وأرباح مرحلة تعادل أسهم الخزينة خلال فترة تملكها من قبل الشركة الأم وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة. إن أسهم الخزينة غير مرهونة.

19. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. لم يتم إجراء أي تحويلات خلال السنة نظراً لأن المجموعة أفصحت عن تكبد خسارة للسنة. ويجوز للمساهمين وقف هذا التحويل إذا زاد الاحتياطي القانوني عن نصف رأسمال الشركة الأم. لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين إلا في حدود 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة الأم بتأمين هذا الحد.

20. صافي الربح الناتج من استثمارات

	دينار كويتي	
	2020	**2019**
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
(خسائر محققة) / أرباح محققة من البيع	(935,566)	881,264
التغير في القيمة العادلة	(91,964)	544,656
توزيعات نقدية	173,620	193,980
	(853,910)	1,619,900
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
توزيعات نقدية	204,522	99,869
	(649,388)	1,719,769

21. إيرادات من استثمارات عقارية

	دينار كويتي	
	2020	**2019**
إجمالي إيرادات الإيجار	514,612	644,965
ربح من بيع استثمارات عقارية	15,000	-
	529,612	644,965

22. (خسارة) / ربح من عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة

	دينار كويتي	
	2020	**2019**
(خسارة) / ربح ناتج عن البيع	(1,706)	1,755
تخفيض إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها	(187,405)	-
	(189,111)	1,755

يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة عند نقطة زمنية محددة عندما يتم نقل ملكية العقارات إلى المشتري.

23. إيرادات أخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى ربح نتيجة الاستحواذ على أسهم إضافية في شركة زميلة (إيضاح 10) بمبلغ وقدره 31,666 دينار كويتي (2019: 88,227 دينار كويتي) خلال السنة.

24. صافي رد / (تحميل) مخصصات

	دينار كويتي	
	2020	**2019**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على ذمم مدينة أخرى	(66,272)	(15,796)
رد / (تحميل) مخصصات أخرى	159,042	(117,449)
	92,770	(133,245)

25. مصاريف أخرى

	دينار كويتي	
	2020	2019
اشتراكات	55,888	76,457
استهلاك وإطفاء	71,774	69,021
أتعاب مهنية	39,523	39,181
إيجار	7,688	20,600
مصاريف قانونية	6,830	10,545
مكافأة لجنة الشريعة	2,750	1,375
مصاريف متنوعة	193,786	165,383
	378,239	382,562

26. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم على أساس صافي الربح المتاح لمساهمي الشركة الأم والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة والذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم القائمة لرأس المال المصدر خلال السنة كما يلي:

	دينار كويتي	
	2020	2019
صافي (خسارة) / ربح السنة المتاح لمساهمي الشركة الأم	(1,069,558)	1,832,563
أسهم مصدرة	157,100,499	157,100,499
أسهم خزينة	8,426,798	3,141,465
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	147,818,661	169,847,365
(خسارة) / ربحية السهم المتاحة لمساهمي الشركة الأم (فلس)	(7.24)	10.79

27. توزيعات أرباح

في 24 مارس 2021، اقترح مجلس الإدارة عدم إجراء توزيعات أرباح نقدية لسنة 2020.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، المنعقدة في 5 مايو 2020، على توزيع أرباح نقدية بواقع 12 فلس (31 ديسمبر 2018: لا شيء) لكل سهم بقيمة 1,823,484 دينار كويتي تُدفع للمساهمين المسجلين، بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

28. معاملات الأطراف ذات الصلة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، أبرمت المجموعة معاملات مع أطراف ذات صلة (المساهمين الرئيسين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركات المملوكة للمساهمين الرئيسين). فيما يلي الأرصدة والمعاملات الجوهرية المبرمة مع الأطراف ذات الصلة بخلاف ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات الأخرى:

	دينار كويتي	
	2020	2019
بيان الدخل المجمع		
مكافأة الإدارة العليا	116,667	153,771
الإيرادات الناتجة من إدارة محافظ	-	10,497
بيان المركز المالي المجمع		
مكافأة الإدارة العليا مستحقة الدفع	82,943	85,508

تقوم المجموعة بإدارة محافظ مالية لأطراف ذات صلة، بلغ صافي موجوداتها لا شيء كما في 31 ديسمبر 2020 (5,377,870 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019). ونظراً لكون هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة، لم يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع.

تخضع كافة المعاملات لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

29. الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة المدرجة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة:

اسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2020	2019		
شركة بيت أصول العقارية (ذ.م.م)	99	99	استثمارات عقارية	الكويت
شركة بترو كيو ايت (ذ.م.م)	99	99	تجارة عامة	الكويت
شركة أصول للإجارة والتمويل (شركة مساهمة خاصة)	100	100	استثمارات عقارية	الأردن
شركة أصول القابضة دي أي 3	100	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية

30. التوزيع القطاعي

تزاول المجموعة أنشطتها الرئيسية داخل دولة الكويت من خلال ثلاث قطاعات رئيسية:

- قطاع التمويل: الاستثمار في مرابحات وودائع ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية
- قطاع الاستثمار: استثمارات في أوراق مالية وإدارة محفظة
- قطاع العقارات: استثمارات عقارية

تم ذكر كافة الأنشطة في إيضاح (1).

فيما يلي تحليل معلومات القطاع:

	دينار كويتي			
	31 ديسمبر 2020			
	قطاع التمويل	قطاع الاستثمار	قطاع العقارات	الإجمالي
إيرادات القطاعات	5,251	(507,476)	288,674	(213,551)
اجمالي نتائج القطاعات	(53,731)	(960,141)	(55,686)	(1,069,558)
صافي خسارة السنة				(1,069,558)
موجودات القطاع	712,381	9,711,196	8,591,851	19,015,428
مطلوبات القطاع	120,260	1,300,258	297,259	1,717,777

فيما يلي تحليل معلومات القطاع:

	دينار كويتي			
	31 ديسمبر 2019			
	قطاع التمويل	قطاع الاستثمار	قطاع العقارات	الإجمالي
إيرادات القطاعات	26,034	2,220,796	726,674	2,973,504
اجمالي نتائج القطاعات	3,027	1,720,704	218,558	1,942,289
صافي ربح السنة				1,832,563
موجودات القطاع	537,855	11,508,130	10,324,253	22,370,238
مطلوبات القطاع	148,513	1,363,422	416,613	1,928,548

لأغراض مراقبة أداء القطاع وتخصيص الموارد بين القطاعات:

- لا توجد موجودات مستخدمة بشكل مشترك من قبل أي قطاع قابل للإفصاح.
- لا توجد التزامات يكون أي قطاع مسؤولاً عنها بشكل مشترك.

التوزيع الجغرافي للموجودات والإيرادات

	دينار كويتي			
	2020		2019	
	الموجودات	الإيرادات	الموجودات	الإيرادات
دولة الكويت	15,795,213	(58,363)	18,878,030	2,944,161
دول مجلس التعاون الخليجي	1,154,829	33,923	1,216,319	81,709
الدول العربية الأخرى	1,064,496	(1,706)	1,088,378	-
أمريكا	1,000,890	(187,405)	1,187,511	-
	19,015,428	(213,551)	22,370,238	3,025,870

31. مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية:

31.1 مطلوبات محتملة بموجب خطابات ضمان:

	دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
خطابات ضمان	18,380	18,380

31.2 قام طرف ذو صلة "سابق" برفع دعوى قضائية ضد المجموعة لإلزامها بسداد أتعاب إدارة محفظة مدينو تمويل. تم إحالة القضية لإدارة الخبراء. جاري تسوية تلك القضية من قبل المجموعة وفقاً لعقد التسوية المبرم مع ذلك الطرف.

31.3 خلال 2016، تسلمت المجموعة مطالبة ضريبية بمبلغ 56.3 مليون ريال سعودي (بما يعادل 4.52 مليون دينار كويتي) من الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية للسنوات من 2006 إلى 2014، وتتمثل المطالبة في ضريبة دخل الشركات وضريبة الاستقطاع وغرامات فيما يتعلق بإيرادات المجموعة المحققة من وحدات مستأجرة في أحد الأبراج الكائنة في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. ترى إدارة المجموعة أن المبالغ المستخدمة في احتساب المطالبة الضريبية تختلف بشكل جوهري عن الإيرادات الفعلية. وبناءً عليه، قامت إدارة المجموعة بتعيين مستشار ضريبي في المملكة العربية السعودية لمراجعة المطالبة الضريبية. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بتقديم مذكرة اعتراض لدى الهيئة في الوقت المحدد لذلك، وتم التقدم بطلب لفتح ملف ضريبي لدى هيئة الزكاة والدخل.

استناداً إلى رأي المستشار الضريبي ومراسلاته مع المشغل، قدرت المجموعة الأثر المالي للمطالبة الضريبية المذكورة بمبلغ 250 ألف دينار كويتي وقد تم تكوين مخصص بالكامل لذلك الغرض. هذا وقد تم استخدام مبلغ 97 ألف دينار كويتي من ذلك المخصص لسداد ضريبة الاستقطاع للسنوات من 2008 إلى 31 ديسمبر 2016. قامت المجموعة بدفع كافة المستحقات الضريبية وتقديم الإقرار الضريبي.

قررت لجنة الطعون الإبتدائية رفض الاعتراض المقدم من قبل المجموعة على الربط الضريبي الصادر للسنوات المالية اعتباراً من 2006 إلى 2014. بتاريخ 15 أغسطس 2019، قدمت المجموعة مذكرة اعتراض إلى لجنة الطعون الضريبية للطعن على قرار لجنة الاعتراض.

بتاريخ 11 نوفمبر 2019، تسلمت المجموعة إخطاراً من الأمانة العامة للجان الضريبية والتي تولت مسؤولية الفصل في كافة المنازعات الضريبية. طلبت الأمانة العامة للجان الضريبية من المجموعة تزويدها بكافة المستندات التي تخص النزاع المنظور أمام الهيئة العامة للزكاة والدخل، وعليه، تم تزويد الأمانة العامة للجان الضريبية بكافة المستندات المطلوبة في الوقت المحدد من قبل المجموعة.

تلقت المجموعة ثلاث مطالبات ضريبية في 19 أبريل 2020 و8 يوليو 2020 و22 يوليو 2020 على التوالي لمطالبة الشركة الأم بسداد إجمالي مبلغ وقدره 664 ألف ريال سعودي (ما يعادل 53 ألف دينار كويتي) الخاص بالضريبة المستحقة والمتعلقة بالفترة محل النزاع.

خلال 2019، كونت المجموعة مخصص إضافي بمبلغ 2 مليون ريال سعودي (بما يعادل 160 ألف دينار كويتي) فيما يتعلق بالمطالبات الضريبية من عام 2006 حتى 2014.

32. تقدير القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، على سبيل المثال سعر البيع. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما في:

- السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يفصح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية بحسب تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1– أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة

المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

	دينار كويتي					
الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2020	2019	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:						
- أسهم محلية مسعرة	4,035,116	5,054,262	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:						
- أسهم محلية مسعرة	268,304	268,314	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	871,443	864,223	المستوى 3	معدل الخصم صافي قيمة الموجودات المعدلة		كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة
- أسهم أجنبية غير مسعرة	566,699	566,325	المستوى 3	معدل الخصم صافي قيمة الموجودات المعدلة		كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة

تم تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتضمنة في فئة المستوى 3 المذكور أعلاه وذلك وفقاً لنماذج تسعير متعارف عليها عموماً. لا توجد أي انتقالات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لدى المجموعة تعادل قيمها العادلة تقريباً.

33. إدارة المخاطر المالية

33.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر أسعار الأسهم) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تدير المجموعة هذه المخاطر المالية من خلال التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات طويلة وقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق المكونة من مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار الأسهم نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم على التوالي.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر صرف العملات الأجنبية في المخاطر الناتجة عن المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المصنفة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في العملات الأجنبية.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال مراقبة التغيرات في أسعار العملات بالإضافة إلى تأثيرها على المركز المالي للمجموعة على مدار العام.

فيما يلي المخاطر الهامة التي تعرضت لها موجودات ومطلوبات المجموعة المقومة بالعملات الأجنبية والتي تم تحويلها إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال في نهاية السنة:

	دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2020	**31 ديسمبر 2019**
الدولار الأمريكي	1,029,563	1,224,629
أخرى	1,890,731	2,350,488

يتم تحديد حساسية العملات الأجنبية استناداً إلى نسبة الارتفاع أو الانخفاض بواقع 5% (31 ديسمبر 2019: بواقع 5%) في سعر صرف العملات. لم يكن هناك أي تغيير خلال السنة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

في حالة ارتفع / انخفض سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية بافتراض معامل الحساسية المحدد في الجدول أدناه، لكان الأثر على ربح السنة وحقوق الملكية كما يلي:

	دينار كويتي			
	31 ديسمبر 2020		**31 ديسمبر 2019**	
	%5+	**%5-**	%5+	%5-
ربح السنة	(117,680)	117,680	(150,440)	150,440
حقوق الملكية	(28,335)	28,335	(28,316)	28,316

يرجع تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتنوع تعرض أسعار صرف العملات الأجنبية إلى الخطر خلال السنة استناداً إلى حجم وطبيعة المعاملات. ومع ذلك، يعتبر التحليل الموضح أعلاه دليلاً على تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الأسهم من خلال استثماراتها المحتفظ بها من قبل المجموعة والمصنفة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وضعت المجموعة سياستها لدراسة وتقييم فرص الاستثمار، وتنويع المحافظ الاستثمارية لإدارة الأثر الناتج من التغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. فيما يلي جدول يوضح تحليل لحساسية التغير في مؤشر بورصة الكويت بنسبة 5% على صافي ربح المجموعة مع ثبات كافة العوامل الأخرى:

	دينار كويتي			
	الأثر على صافي الربح		**الأثر على حقوق الملكية**	
	2020	**2019**	**2020**	**2019**
بورصة الكويت	246,911	229,725	5,636	3,893

مخاطر معدل الربح

لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدل الربح نظراً لأن المجموعة ليس لديها أي موجودات أو مطلوبات تحمل معدلات ربح كما في تاريخ التقرير.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الأطراف المقابلة بالتزاماتها التعاقدية تجاه المجموعة.

تنشأ مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك مدينو الوكالات والمرابحات والذمم المدينة الأخرى.

تدير المجموعة مخاطر الائتمان المتعلقة بالودائع والوكالة والمرابحة من خلال التعامل مع المؤسسات المالية المحلية ذات السمعة الجيدة في السوق. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة الأخرى من خلال وضع سياسات ائتمانية للحد من تركز مخاطر الائتمان وذلك من خلال تنويع محفظة التمويل. لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر ائتمانية ملحوظة.

إن الجدول أدناه يبين الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع، دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	دينار كويتي	
	2020	2019
أرصدة بنكية	1,077,182	1,470,782
ذمم مدينة أخرى	143,859	126,554
	1,221,041	1,597,336

تعتبر المخاطر الائتمانية للنقد والأرصدة البنكية والودائع قصيرة الأجل غير مادية، حيث أن الأطراف المقابلة هي مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة ولها جدارة ائتمانية مرتفعة.

تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على النقد والأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى باستخدام المنهج العام.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

تدير المجموعة تلك المخاطر من خلال الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والنقد المعادل بالإضافة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة.

إن الجدول التالي يبين تحليل التزامات المجموعة خلال فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	دينار كويتي			
	2020			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	بعد سنة	الإجمالي
التزامات عقد إيجار	43,323	46,494	170,478	260,295
ذمم دائنة	1,112,576	177,676	-	1,290,252
	1,155,899	224,170	170,478	1,550,547

	دينار كويتي			
	2019			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	بعد سنة	الإجمالي
ذمم دائنة	269,208	607,874	-	877,082
التزامات عقد إيجار	58,923	46,494	260,295	365,712
	328,131	654,368	260,295	1,242,794

33.2 إدارة مخاطر رأس المال

من أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال تأمين قدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها على أساس الاستمرارية لتحقيق عوائد للمساهمين ومزايا للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكاليف رأس المال. لا توجد تغيرات في توجه المجموعة في إدارة رأس المال خلال السنة، كما أن المجموعة لا تخضع لأي متطلبات رأسمالية خارجية.

لغرض المحافظة على أو تعديل تركيبة رأس المال، قد تقوم المجموعة بتعديل قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين وإصدار أسهم جديدة. يحتوي رأس المال على حقوق الملكية المتاح لمساهمي الشركة الأم ناقصاً التغيرات المتراكمة في القيم العادلة.

33.3 المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من العمليات الداخلية غير الكافية أو القاصرة أو الخطأ البشري أو تعطل الأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية. توجد لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية. تعمل الإدارة على التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الكلية.

34. موجودات بصفة الأمانة

تدير المجموعة محافظ مالية نيابة عن الغير، وقد بلغ صافي الموجودات لا شيء (31 ديسمبر 2020: 2,919 دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2020. إن هذه الأرصدة غير مسجلة في المركز المالي المجمع.

35. التعديل

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة لتتوافق مع عرض الفترة الحالية (انظر إيضاح 4).

36. الأثر الناجم عن جائحة كوفيد - 19

أدى تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) في مطلع 2020 في معظم الدول إلى تعطل الأعمال على نحو واسع النطاق، ما نتج عن ذلك أثر سلبي ترتب على الأنشطة الاقتصادية. وتراقب المجموعة أثر الجائحة بصورة مستمرة، وفي نفس الوقت تعمل من كثب مع الجهات الرقابية المحلية، لإدارة التوقف المحتمل للأعمال إثر تفشي جائحة كوفيد - 19.

وفي ظل تفشي جائحة كوفيد - 19، تحققت المجموعة مما إذا كان من الضروري الأخذ في الاعتبار أي تسويات وتغييرات في الأحكام والتقديرات وإدارة المخاطر والإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات والتي قد تنطوي على مخاطر جوهرية تتسبب في إجراء تسويات جوهرية على البيانات المالية المجمعة.

تقييم العقارات الاستثمارية والممتلكات المحتفظ بها لغرض المتاجرة

أجرت المجموعة تحليلاً لظروف السوق وحالات عدم التأكد الجوهرية حول عقاراتها الاستثمارية في الكويت والممتلكات المحتفظ بها لغرض المتاجرة ومقرها في الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، والتي نشأت تحديداً نتيجة تفشي جائحة كوفيد - 19.

أجرت المجموعة تقييماً لعقاراتها الاستثمارية والممتلكات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، مع الأخذ في الاعتبار الأثر السلبي الناجم عن جائحة كوفيد - 19 على القيمة السوقية للعقارات الكائنة في الكويت والأردن والولايات المتحدة الأمريكية. واستناداً إلى تقييمات العقارات، خلصت المجموعة إلى أن قيم عقاراتها الاستثمارية والممتلكات المحتفظ بها لغرض المتاجرة كما في 31 ديسمبر 2020 مسجلة بشكل عادل.

القيمة العادلة للموجودات المالية

تطلبت حالات عدم التأكد الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد - 19 من المجموعة إعادة تقييم المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

حددت المجموعة القيمة العادلة لسندات حقوق ملكيتها استناداً إلى أحدث المعلومات السوقية المتعلقة بالاستثمارات ذات الصلة واعترفت بالخسارة غير المحققة الناتجة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة استثمار في شركة زميلة

أجرت المجموعة تقييماً نوعياً لاستثماراتها في الشركة الزميلة، مع الأخذ في الاعتبار الأثر الناجم عن تفشي جائحة كوفيد - 19 على أعمال الشركة الزميلة وخلصت إلى أنه لم ينجم عن تفشي جائحة كوفيد - 19 أي مؤشر على انخفاض قيمة استثمارات المجموعة في شركة زميلة.

مبدأ الاستمرارية

أجرت المجموعة تقييماً حول قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية إلى جانب كافة المعلومات المتاحة حول المخاطر وحالات عدم التأكد المستقبلية. وقد تم إعداد التوقعات التي تتناول الأداء المستقبلي للمجموعة ورأس المال والسيولة. قد يستمر أثر جائحة كوفيد - 19 في التفاقم، إلا أن التوقعات تشير في الوقت الحالي إلى أن المجموعة لديها من الموارد ما يكفي للاستمرار في مزاولة أعمالها ولم يتأثر موقف المجموعة المتعلق بالاستمرارية إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة بما يتناسب مع أساس مبدأ الاستمرارية.